مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

محضر الجلسة رقم 477

التاريخ : الثلاثاء 09 ذو الحجة 1426 هـ موافق 10 يناير 2006

الرئاسة المستشار السيد الصوالحي بوزكري (الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين)

التوقيت : ساعة و 42 دقيقة ابتداء ن الساعة الثانية و40 دقيقة بعد الزوال

جدول الأعمال : الأسئلة الشفوية

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدين الوزيرين،

السادة المستشارون المحترمون، عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عيها، وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفوية المدرجة في جدول الأعمال الموجود بين أيديكم، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس لإطلاعكم على ما جد من مراسلات وإعلانات، تفضل السيد الأمين.

السيد الأمين:

شكرا السيد الرئيس، توصلت رئاسة المجلس من المستشار المحترم أحمد الخضوري رئيس الفريق الاشتراكي برسالة هذا نصها.

إلى السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

الموضوع: إخبار بالتحاق مستشار بالفريق.

تحية تقدير واحترام، وبعد يشرفني السيد الرئيس أن أخبركم بالتحاق المستشار المكي الزيزي بالفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، وتقبلوا السيد الرئيس، فائق التقدير والاحترام.رئيس الفريق السيد أحمد الخضوري.

وفي نفس السياق توصلت رئاسة المجلس من السيد المستشار المحترم المكي الزيزي برلماني بمجلس المستشارين برسالة هذا نصها:

إلى السيد رئيس مجلس المستشارين ،

الموضوع: إخبار بانضمامي إلى فريق الاتحاد الاشتراكي.

سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد يسعدني أن أحيطكم عاما، بأنني قررت الانضمام إلى فريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، لذا أطلب من سيادتكم تلاوة نص هذه الرسالة من أجل إخبار السادة المستشارين المحترمين بمقتضاها وتفضلوا، سيدي الرئيس المحترم بقبول فائق التقدير والاعتبار، والسلام.

(المكي الزيزي برلماني بمجلس المستشارين)

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد أمين المجلس،

السادة المستشارين المحترمين،

أريد قبل أن نشرع في معالجة الأسئلة الشفوية أن أحيط المجلس الموقر علما أننا سنكون على موعد مباشرة بعد هذه الجلسة مع جلسة عمومية ثانية تخص الدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة وعددها 4. كما أن المجلس توصل بطلبات إحاطة أعطي الكلمة تباعا لأصحابها في إطار الفصل 128 من النظام الداخلي.

الكلمة للسيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

الطريق الوطنية رقم 9 الرابط بين أكبر الجهات في المملكة والرابطة بين مدينة مراكش وورزازات وإلى جنوب المغرب، عرفت تهاطل أو تساقط الثلوج، ابتداء من يوم الخميس، إلا أننا وكما يعلم الجميع أن هذه الطريق يبلغ علو ارتفاعها 3000 m وهي تقطع أكبر جبال الأطلس الكبير.

السيد الرئيس، لولا تدخل السلطة المحلية وعلى رأسها السيد العامل لإقليم الحوز والدرك الملكي: لإقليمي والمحلي، وكذلك الوقاية المدنية والسكان لكانت الكارثة العظمى، بحث أنه عرفت هذه المنطقة واحد الحالة كارثية اللي الناس تحصروا فيها ما بين 200 شاحنة وسيارة على طول 60 km.

السيد الرئيس، التساؤل اللي عندنا هو كنحملوا المسؤولية لوزارة التجهيز لأنه لا يعقل طريق من هذا النوع كتعرف 2 عمال مياومين ب 2 آليات صغيرة علما أن هذه الآليات كتبلغ سرعها 10 km في الساعة. هل يعقل أننا داخل هاد البلد اللي بغا يمشي 10 مليون سائح والطرق المؤدية بين مدينتين سياحيتين معروفتين دوليا أننا نخليوا فيها 2 عمال مياومين أن يقوموا بصيانة هذا الطريق؟ والأغرب من هذا أن المواد، مثلا الملح غير موجود. قلت لولا تدخل السلطة المحلية والسكان اللي زودوا الناس بالأطعمة والأفرشة والأدوية لكانت تكون كارثة كبيرة. فكنحملوا دائما المسؤولية ديالنا لوزارة التجهيز واليوم عرفت الطريق المؤدية بين مدينة مراكش عبر أكادير، اصطدام حافلتين وصل عدد

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الضحايا ما يفوق 23وعدد الجرحى عدد كبير، لماذا؟ الإفراط في السرعة عملا أننا لاحظنا هذه الأيام أن الحافلات ولاوا كيحملوا علامة السرعة اللي خصها تحترم 100 km/h مع العلم أنه في السابق كانوا جميع الحافلات كيمشيوا ب 80 في الساعة! من المسؤول على ترخيص هذه السرعة لهذه الحافلات؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، في نفس الإطار الكلمة لسيد رئيس الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد الخضوري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

في نفس الإطار وفي إطار النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، وتحيدا المادة 128 أحيط المجلس عملا، وعبره الرأي العام حول حادثة سير مؤلمة جرت في مدينة عزيزة علينا، هي مدينة مولاي إدريس زرهون. خلفت سيارة تعمل كوسيلة نقل سري بمدينة مولا إدريس زرهون عدة ضحايا، حوالي 13 جريحا منهم 6 في حالة خطيرة، وتعود أسباب هذه الحادثة المروعة إلى سوء الحالة الميكانيكية للسيارة المذكورة حيث قطعت الكابح، وظلت السيارة منفصلة لمدة غير يسيرة تحصد كل من يقف أمامها من المارة والمواطنين الذين ساقهم حظهم إلى مكان الحادث في ذلك الوقت، وتجدر الإشارة إلى أن ماخلفته هذه الواقعة من استياء ورعب في مدينة مولاي إدريس زرهون نظرا لأن السيارة المذكورة معروفة لديهم، وتظل تجوب شوارع المدينة والقرى المحيطة بها أمام أعين رجال الأمن والدرك الملكي، ومما عمق المأساة أن السيارة المتسببة في الفاجعة لا تملك أي تأمين ستضيع معه حقوق الضحايا ومما سينعكس بشكل مأساوي ممن هم تحت رعايتهم وعليه، فإننا في الفريق الاشتراكي نثير انتباه الحكومة إلى خطورة استفحال ظاهرة النقل السري وآثارها الوخيمة إضافة إلى أن السكوت عليها من طرف رجال الأمن والدرك مما يشجعها ويوفر الحماية لها. أصبح يشكل خطورة وتهديدا للسلامة والأمن، علاوة على ما يسببه من حوادث ومآسي ولذلك، فإننا ندعو إلى التدخل المستعجل لجميع السلطات المعنية لمراقبة أسطول النقل برمته والتأكد من أنه يتوفر على الوثائق والتأمين الضروري تفاديا لوقوع المآسي وحماية المواطنين وسعة بلادنا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، آخر متدخل في إطار المادة 128 من النظام الداخلي، السيد رئيس فريق العهد، الكلمة لكم نيابة عن السيد الرئيس.

السيد المستشار :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

وعيد مبارك سعيد للمجتمع.

في إطار المادة 128من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر علما بقضية طارئة تتعلق بظاهرة سلبية أخذت بعدا اجتماعيا وتتمثل في انتشار الرشوة التي أصبحت أخطبوطا ينخر الجسد الإداري ويقف عائقا أمام التنمية الشاملة لبلادنا وتعتبر مناسبة اليوم العالمي لمحاربة الرشوة الذي يصادف 6 يناير من كل سنة فرصة للإطلاع على الوضعية التي تعرفها بلادنا مقارنة مع الدول الأخرى، وكذا على المجهودات المبذولة لمحاربة هذه الآفة. في هذا الإطار نعبر عن قلقنا تجاه التراجع الذي عرفته مرتبة المغرب في محاربة الرشوة من خلال التقرير السنوي للمنظمات الدولية المتخصصة حيث تدحرجت إلى الرتبة 78 بنقطة 10/3,2 لذلك نرى ضرورة تبني برنامج فعلي من طرف كل القطاعات الحكومية بهدف محاربة الرشوة التي تفسد جسم الإدارة المغربية والتي تمس عدة مستويات. مما جعل الحكم عليها يأخذ طابعا بنيويا وهيكليا بالإضافة إلى إضرارها بالاقتصاد الوطني كما تفقد العديد من المؤسسات مصداقيتها وما ملفات الفساد الكبرى إلا تمظهر حقيقي لهذه الآفة التي أصبحت وسيلة لمنح الحق لمن لا يستحقه، وحرمان صاحب الحق من حقه. وبالمقابل فإن التقييم الموضوعي للمجهودات المبذولة لمحاربة ظاهرة الرشوة. لا يمكن أن يغض الطرف عن مبادرات الحكومة للقضاء عليها، وما مبادرة الحكومة في وضع قانون خاص لمحاربة الرشوة في الاتجاه الصحيح يضاف إلى مختلف الآليات القانونية التي تم تبنيها في هذا الإطار، خاصة التعديل الذي صادق عليه مجلس المستشارين الذي يخص المادة 256 الفقرة I من القانون الجنائي التي تنص على عدم معاقبة من أبلغ أو أوشى بالمرتشي إلا أن مثل هذه المبادرات لن تحقق الأهداف المتوخاة منها إن لم تواكبها إجراءات وتدابير رادعة عالم يتم ربطها بالواقع المغربي المعاش في إتباع العقاب القانوني بالوعي الاجتماعي في تنمية ربطها بالواقع المغربي المعاش في إتباع العقاب القانوني بالوعي الاجتماعي في تنمية حسن المواطنة في تحسيس المواطنين بدورهم الصغر لتخليق الحياة العامة لمحاربة الرشوة في حثهم على التعامل بصرامة لاستئصال هذا الداء، وفي نفس السياق حرصا على محاربة أسباب هذا الظاهرة يجب العمل على تفادي المظاهر السلبية المتعلقة بالتعقيد الإداري وكذلك العناية بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للموظفين المسؤولين في عدم ارتباط تسيير المرافق العمومية بالأهواء الشخصية في المطامع المادية للموظفين في المسئولين و العمل على مواكبة تحديات الحداثة لدمقرطة الإدارة في تقريبها من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا. شكرا السيد الرئيس.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد رئيس الجلسة:

حضرات السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

نعود إلى جدول أعمال الأسئلة الشفهية ونستهل جدول الأعمال بالسؤال الموجه للسيد كاتب الدولة لدى وزير التشغيل والتكوين المهني التقني للمستشارين المحترمين السادة إدريس العلوي، الغازي لغرارية، حسن زهير، الحاج الطاهري، محمد الفاطمي، محمد بولخدادي، عمر محب، فللعلم هذا السؤال كان قد وقع تأجيله الأسبوع الفارط، لذا يحظى بالأسبقية، الكلمة لأحد السادة المستشارين تفضل السيد المستشار لطرح السؤال.

المستشار السيد:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم، يلعب التكوين المهني دورا مهما في تكوين اليد العاملة الشابة في عدة شعب متنوعة السيد الوزير تتلاءم مع حاجيات سوق العمل وقادرة على ولوجه في التخفيف من نسبة البطالة المرتفعة مما ساهم في خلق يد عاملة متمرسة متخصصة في تقنية ذات كفاءات تقوم بتسيير مقاولات غير أنه بعد التخرج فالعمل لا يتم الاهتمام في تتبع هؤلاء المتخرجين من تقنيين متخصصين يسايرون التطور والتقدم الصناعي الذي يعرفه التطور بوثيرة سريعة يفرض علينا مواكبة تكوين وتأهيل الخريجين، تكوينا مستمرا فيه وبالتالي تأهيل المقاولة المغربية للتحديات ففي هذا الصدد نسائلكم السيد كاتب الدولة عن الإجراءات التي تقوم بها مؤسسات التكوين المهني للاهتمام بالتكوين المستمر للخريجين من مؤسسات التكوين المهني وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم، الكلمة للسيد كاتب الدولة.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التشغيل والتكوين المهني المكلف بالتكوين المهني سعيد أو لباشا:

شكرا السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارون المحترمون زميلي المحترم عيد مبارك سعيد أريد أن أشكر السادة المستشارين من فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية على طرحهم هذا السؤال المتعلق بالتكوين المستمر لفائدة خريجي مؤسسات التكوين أولا للتذكير المرسوم الصادر في 9 يناير 1987 لكي ينظم مؤسسات التكوين المهني يقر أنه إضافة إلى التكوين الأساسي فإن هذه المؤسسات تقوم كذلك بالتكوين المستمر في أبحاث في دراسات في الميدان التكنولوجي إلى أخره في هذا يسمح لخريجي هذه المؤسسات أنهم يستفيدوا من هذه الخدمات لتطوير مهاراتهم في كفاءاتهم إن هناك كما تعلمون إمكانيتين اثنتين أولا هناك إمكانية الدروس المسائية التي ينظمها مكتب التكوين المهني لإنعاش الشغل في هذه الدروس موجهة خصوصا للمأجورين داخل المقاولات التي تؤدي رسم التكوين المهني والتي استفاد منها آلاف المأجورين إضافة أنها مفتوحة لأعوان وموظفي الإدارات العمومية والجماعات المحلية حسب المناصب الشاغرة إضافة إلى هذه الإمكانيات هناك إمكانية ثانية وتعلمون أن السلطات العمومية منذ 1996-1997 وضعت آليتين متكاملتين لتنمية التكوين المستمر لفائدة خريجي هذه المعاهد والعمال والأجراء العاملين داخل المقاولات هذه الآليتين هما ما يسمى أو مجموعات مهن الاستشارة اللي هي جمعيات محدثة من طرف المنظمات المهنية لإبراز حاجيات المقاولات من كفاءات ودعم التكوين المستمر وهذه الآلية تحظي بمساعدة تقنية ومالية من طرف الدولة وباش نعطيكم رقم منذ إرساء هذه الآلية تحظى بمساعدة تقنية ومالية من طرف الدولة. وباش نعطيكم رقم منذ إرساء هذه الآلية ثم تقريبا إلى حد الآن دعم هذه الآليات ب 48 مليون درهم 4 مليار و800 مليون منها مليار و400 مليون برسم سنة 2004-2005 ممولة من التكوين المهني وكاينة الآلية الثانية وهي مهمة لدعم التكوين المستمر وهي ما يسمى نظام العقود الخاصة بالتكوين وهذا النظام الآن منظم بمقتضى دليل لمساطر اللي قمنا مؤخرا بتحسينه وتحصينه نظرا للاختلالات والاختلاسات التي عرفها هذا الميدان وهذه قبل أسبوعين صادق المجلس الإداري لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل على هذا الدليل الجديد بتشاور مع الفرقاء الاجتماعيين في هذه الآليتين بدعم مالي مهم كاين مرسوم صدر في 2002 يخصص اعتمادات مالية مهمة ترتفع سنة عن سنة هذه السنة وصلت تقريبا 24٪ من رسم التكوين المهني وفي 2006 كنتوصل 26٪ أي ما مجموعه بالنسبة للسنة الماضية تقريبا مليار في 900 مليون 175 مليون درهم يعني 17 مليار سنتيم على أساس أنه السنة المقبلة إن شاء الله يشكل 30٪ يعني ما مجموعه 30 مليار سنتيم مخصصة للتكوين المستمر لفائدة العمال والإجراء، إذن كل هؤلاء لخرجين ديال هاذ المؤسسات اللي كيعملوا داخل المقاولات هم يستفيدون وبالإضافة إلى هذا هناك إمكانيات أخرى في إطار التعاون الدولي مع ألمانيا في إطار الاتحاد الأوربي في إطار برنامج BITA هناك إمكانيات والتكريس ضمان الاستمرارية ثم تهيئ مشروع قانون للتكوين المستمر بتشارك مع الفرقاء الاجتماعيين و الاقتصاديين وهو الآن في قنوات المصادقة وإن شاء الله بعدما يدوز في المجلسين الحكومي والوزاري غادي يجي للبرلمان لإعطاء هذا القانون صبغة ملزمة لجميع أجزاء المقاولات بالتكوين المستمر ويلزم جميع أصحاب المقاولات أنه في المخططات الاستراتيجية ديالهم في برامج أنها تدير هاد التكوين المستمر وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير تعقيب السيد المستشار؟ تفضلوا واضح.

إذن شكرا السيد الوزير على مساهمتكم القيمة تنتقل الآن إلى قطاع

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري والسؤال الأول حول داء السل الذي يصيب الأبقار للسادة المستشارين السادة عبد الجبار بوملحة، أبو بكر عبيد، علي قديوي، حسن قاسمي، الكلمة للسيد المستشار. المحترم السي بوملحة.

المستشار السيد عبد الجبار بوملحة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

لقد ظهر بعدة مناطق بالمغرب مرض معدي يصيب المواشي ويبدوا أنه ينتقل إلى الإنسان داء سل الأبقار، ونظرا لما يشكله هذا الداء من أضرار جسيمة تلحق بالبهائم خاصة وأنه يصيب حوالي 25٪ من الأبقار الشيء الذي يؤدي إلى خسائر فادحة يتكبدها الكساب إضافة إلى انعكاسها السلبي على مستوى تزويد الأسواق باللحوم والحليب وإذا ثبت أن هذا الداء ينتقل فعلا إلى الإنسان فإن الأوضاع ستزداد استفحالا وخطورة ولقد بلغ إلى علمنا أن مصالح وزارة الفلاحة تدعو إلى قتل وإحراق البهائم عند التأكد من إصابتها بتعويض لا يساوي الثمن الحالي لذا نسائلكم السيد الوزير عن الوضعية الصحية للقطاع وعن الآثار الممكن إلحاقها في حالة استيراد الأبقار وما هو برنامجكم لوضع حد لهذا الداء وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم الكلمة للسيد الوزير للجواب

السيد كاتب الدولة في التنمية القروية محمد معتان

شكرا السيد الرئيس

بسم الله الرحمان الرحيم الصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السادة المستشارين بدوري أتمنى لكم عيد مبارك سعيد و فيما يخص سؤال السيد المستشار حقيقة يعتبر مرض سل البقر بالمغرب من الأمراض المعدية الواجب التصريح بها و التي تخضع لإجراءات الشرطة الصحية البيطرية بمقتضى ظهير شريف المتعلق بالتدابير التكميلية الخاصة بداء السل عند البقر ونظرا لخطورة هذا المرض على الصعيد البشري والحيواني ومن أجل تحديد نسبة إصابة القطيع الوطني بهذا المرض تم خلال سنة 2003 إنجاز دراسة إبيديمولوجية في إطار برنامج مدعم من طرف المنظمة العالمية للتغذية والزراعية وقد أسفرت هذه الدراسة على بعض الأرقام من بينها ما شي 25٪ و 33٪ من الأبقار المصابة بالمرض وتقريبا 18٪ من الأبقار المنتمية للضيعات الخاضعة للدراسة مصابة بالمرض وبناءا على نتائج هذا الدراسة التي تبين مدى خطورة الحالة الوبائية لداء السل ببلادنا تبين وتم فعلا إعداد برنامج وطني لمحاربة داء السل يتميز هذا البرنامج بطابعه التدريجي إذ سيتم خلال السنة الجارية الشروع في تنفيذه كمرحلة أولى بمنطقة سوس ماسة وذلك في إطار اتفاقية شراكة تمت بين مديرية تربية المواشي والمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحة لسوس ماسة (كوباك) ليتم تعميمه بعد ذلك على جميع مناطق المملكة وفيما يتعلق بعملية استيراد الأبقار من الخارج اتخذت المصالح المختصة بالوزارة الإجراءات الأزمة لاستقبال الأبقار المستوردة وفقا لشروط دفتر التحملات الذي تم إعداده سنة 2004 وتعيينه 2005وكذا يتم قبل الترخيص بدخول الأبقار المستوردة إلى الضيعات المعنية بالأمر مراقبة لحالة الصحية للأبقار المتواجدة بها للتأكد من خلوها تماما من الأمراض المعدية وخاصة ما يتعلق بداء السل البقر شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الجبار بوملحة:

شكرا السيد الرئيس، كنشكر السيد الوزير على جوابه القيم فيما يخص داء سل الأبقار كيمس نسبة كبيرة ديال الأبقار، تتكلموا السيد الوزير على 18٪ والغرض من هذا السؤال هو تحسيس الكسابة بخطورة هذا المرض ولا بد أن نتكلم على استيراد الأبقار وكناش التحملات خاصو يتحترم فعلا كاين كناش للتحملات كاين شروط ولكن خاص متابعة وخاص احترام كناش التحملات ولهذا نطلب الوزارة تتبع كناش التحملات بدقة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السؤال في نفس القطاع حول الشمندر السكري للمستشارين المحترمين السادة: محمد العقاوي، عبد القادر البريكي، أحمد الكور، ميلود عفوت، ميلود ناصر، عبد السلام أحدوش، محمد طريبش، عبد السلام الودي، محمد الديبوني، ومحمد جلال، الكلمة للسيد المستشار المحترم لطرح السؤال. تفضلوا.

السيد المستشار :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

كما لا يخفى عليكم تعتبر زراعة الشمندر السكري ببلادنا ذات أهمية كبرى على الاقتصاد الوطني وعلى الفلاحين المنتجين لهذه المادة إلا أن الملاحظ أن هذا المادة الحيوية تراجع إنتاجها من جراء الزيادة المتوالية في المواد الفلاحية وخاصة الكازوال، ناهيك عن الزيادة في مياه السقي والطاقة الكهربائية مما جعل الفلاحين يتذمرون من هذا الوضعية حيث أدت بهم لحد العزوف عن هذه الزراعة وقد وعدت الحكومة بالزيادة في ثمن الشمندر الشيء الذي بعث الارتياح في نفوس الفلاحين وفي هذا المنطلق نود أن نسائلكم السيد الوزير الذي بعث الارتياح في نفوس

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الفلاحين في هذا المنطلق نود أن نسائلكم السيد الوزير هل هناك زيادة متوقعة في ثمن الشمندر السكري ؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم السيد

محمد محتان كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة و التنمية القروية و الصيد البحري المكلف بالتنمية القروية

شكرا، السيد الرئيس شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال في البداية أود الإشارة أن انطلاق موسم الشمندر السكري الحالي قد تميز بظروف مناخية غير ملائمة تميزت بتراجع مدخرات المياه بالسدود في تأخر الأمطار وكذا تأثير نتائج الموسم الفارط على دخل الفلاحين مما أدى إلى تأخر عملية الحرث مقارنة مع الموسم الفارط على دخل الفلاحين فإلى حدود أواخر شهر دجنبر 2005بلغت المساحة المزروعة من الشمندر على الصعيد الوطني 50000 هكتار مقابل 6700 هكتار الموسم الفارط و 56000 كمعدل المواسم الفارطة وقد عرفت هذه السنة بروز مشاكل ببعض المناطق خاصة بتادلة التي عرفت عزوف الفلاحين عن مزاولة هذا الفلاحة حيث لم تتعدى المساحة المزروعة بهذا المنطقة تقريبا 7800 هكتار أي ما يعادل 40٪ من البرنامج على العكس من ذلك سجلت مناطق أخرى بإيجاز البرنامج المسطر في حدود تقريبا 90٪ دكالة 21400 هكتار 95٪ بملوية أي 4300 هكتار و تقريبا 90٪ باللكوس أي 5500 و 75٪ في الغرب إذن في تادلة اللي مقيوسة أساسا هذا وفي حث الفلاحين على تعاطي هذه الزراعة ثم اتخاذ في جدولة المديونية وتم في هذا الصدد تكوين لجنة محلية لمتابعة إنجاز برنامج الزرع كما تم الاتفاق على مواصلة دراسة المشاكل العالقة وخاصة مشكل النقل واستقبال المنتوج في المعامل ومراجعة الثمن عند الإنتاج وبعد خوصصة معامل السكر بموجب قانون صوتنا عليه جميع تدرس الوزارة حاليا مع شركة كوزيمار إمكانية تنمية هذا القطاع عبر وضع مخطط استراتيجي على المدى المتوسط بهدف تحسين الإنتاجية وخفض تكلفة الإنتاج وذلك عبر وضع برامج في مجالات البحث والتنمية والتجهيزات التحتية وتنظيم القطاع وبخصوص أثمنة الشمندر السكري فإن إلى غاية 1996كانت تحدد من طرف الدولة و بعد تحديد الأثمنة ووضع نظام جزافي موحد لدعم أثمان السكر يصل إلى 2000 درهم للطن يؤدى مباشرة لمعامل السكر عن كل طن موجه للسوق أصبحت أثمنة زراعة السكريات تتحدد بصفة تفاوضية على الصعيد الجهوي بين المعامل والأطراف الأخرى وعلى سبيل المثال سنة 1999 بمنطقة الغرب واللكوس حيث تحملت معامل السكر ارتفاعا قدره 20 درهم للطن من ميزاتها الخاصة وهكذا بالإضافة إلى ثمن المرجع الذي يصل إلى 325 درهم للطن تستفيد حاليا هذه الزراعة في العديد من المناطق من منح إضافية تصل 45 درهم للطن المنطقة اللكوس و 40 درهم للطن بالنسبة لملوية و 25درهم للطن بالنسبة للمنطقة التابعة لنفوذ مديرية الفلاحة ببني ملال والجدير بالذكر أنه بالنظر لعدم مسايرة الإنتاج لوتيرة التكلفة اللي جاء بها السيد المستشار المحترم وما لذلك من انعكاسات على مردو دية القطاع تقدمت الوزارة للجهات الحكومية المعنية بطلب دراسة إمكانية مراجعة ثمن الشمندر عند الإنتاج الذي ظل مجمدا منذ 1996 وخاصة بمنطقة دكالة وتادلة وكما طالبت بضرورة الإسراع بإصلاح قطاع السكر ببلادنا شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير السيد المستشار تعقيب؟ تفضلوا

السيد المستشار:

نشكركم السيد الوزير على هذا الإجابة نود بهذه المناسبة أن نحيطكم علما بعزوف الفلاحين بجهة تادلة عن زراعة الشمندر في حين تقلصت المساحة المزروعة مقارنة مع الموسمين الماضيين و من هذا الشأن أن ينعكس على الاقتصاد الجهوي خصوصا وأنها تحتل المرتبة 2في هذه الزراعة وتساهم 27 من الإنتاج الوطني، ويرجع هذا العزوف إلى ارتفاع أسعار المحروقات والأسمدة والبذورومياه السقي الذي ارتفع من 0.10 إلى 0.20مع سياسة الكيل بمكيالين و تكلفة الطاقة الكهربائية ناهيك عن كلفة النقل مع ضرورة استحضار الظروف المناخية من جفاف وما يسببه من خسائر للفلاحين وقد أدت هذه الوضعية للعزوف عن هذه الزراعة إلى إقفال أحد المعامل المعروفة بصناعة السكر والمعمل الآخر الذي يعتبر ثاني أكبر معمل بالمغرب بعد كوزيمار في الطريق أما الحديث عن تشريد عائلات العمال فحدث ولا حرج 1600 عامل موسمي و 100مليون حجم خسائر الفلاح واليد العاملة ولقد سمعنا وعود كثيرة من طرف الحكومة حول إيجاد حلول ناجعة لمشاكل الفلاحين إلا أن هذه الحلول ذات الصلة بهذا المنتوج الحيوي تفيد فقط المؤسسات الصناعية لا علاقة لها بمشاكل الفلاح لذا نطالب الحكومة باتخاذ تدابير جدية مرتبطة بأثمنة بيع الشمندر السكري لأن ثمنه لم يرتفع لمدة 15 سنة مع منح الفلاحين أجود أنواع البذور المختارة للرفع من نسبة الحلاوة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم آخر سؤال إلى هذا القطاع يدور موضوعه حول المحافظة العقارية للسادة المستشارين المحترمين السادة: محمد المنصوري، حسن أبو العز، المصطفى تومة، عبد الرحمان أربعين، عبد الحميد البوجادي، عبد الله أبو زيد، عبد القادر قوضاض، حياة الدليمي، أحمد السنيتي، ابراهيم أهل أحمد، محمد صالح، صالح قميزة، الكلمة للسيد المستشار لعرض السؤال

السيد المستشار :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين،

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

عيد مبارك سعيد إذا كانت مؤسسة القرض الفلاحي قد أنشئت في السابق بهدف الوقوف بجانب الفلاحين وكذلك مساعدتهم ماديا ومعنويا عن طريق تقديم القروض من أجل تموين فلاحتهم أو ماشيتهم وعن طريق تقديم النصح والإرشاد مما يجعل العديد من الفلاحين يلجأ إليها إلا أن تغيير اسم المؤسسة بعدما أصبحت الشركة، أصبح هؤلاء الفلاحين المدنين لمؤسسة القرض الفلاحي يجبرون على تأدية رسوم تغيير الاسم وهذا يعتبر من قبيل الضرب بمصالحهم والمساس بحقوقهم حيث أن الدولة يجب أن تقف بجانب الفلاح لتمكينهم من التغلب على المشاكل المتراكمة والناجمة عن الجفاف وضعف المردودية والإنتاج. من هذا المنطلق نود السيد الوزير مسائلتكم هل تفكر الحكومة بحذف هذه لرسوم وعدم إجبار الفلاحين عليها؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السيد الوزير الجواب،

السيد محمد محتان كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة و التنمية القروي والصيد البحري المكلف بالتنمية القروية

شيكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح السؤال كما يعلم الجميع فعلا تم تحويل مؤسسة الصندوق الوطني للقرض الفلاحي إلى شركة مجهولة الاسم نسميها اليوم القرض الفلاحي المغربي ويتوخى من هذا التحويل في المقابل تحسين الخدمات لصالح الفلاحين، والنهوض بتمويل القطاع الفلاحي أما فيما يتعلق بالسؤال، الإشكالية التي يثيرها السؤال أشير أنه قد سبق بالفعل لمؤسسة الصندوق الوطني للقرض الفلاحي بصفتها وتسميتها الأولى قد منحت قروضا لزبنائها مضمونة برهون ثم تقييدها بالمجان في السجلات العقارية حسب مقتضيات الفصل 1 مكرر من القانون المالي لسنة 1988لكن مقتضيات هذا الفصل تتعلق فقط بتقييد الرهون المبرمة ولا تطبق على العمليات الأخرى كالتشطيب على الرهون، ولهذا عند طلب رفع اليد المقيد فإن المحافظ يكون ملزما تحت مسئوليته الشخصية بالتحقق من هوية الأطراف ومن كون العملية المراد إنجازها لا تتعارض مع مضمون الرسم العقاري حسب الفصلين 72-74 من ظهير 12 غشت 1913 وباعتبار أن الدائن المرتهن المقيد لديه هو الصندوق الوطني للقرض الفلاحي في حين أن عقد رفع اليد والرهن المسلم من شركة القرض الفلاحي فإن المحافظ ملزم قبل التشطيب على الرهن الفلاحي المقيد أن يجري عملية تغيير إسم الداعي المهتم بالرسم العقاري ليطابق اسمه في وثيقة رفع اليد ولكون طلب رفع اليد عن الرهن يقتضي في واقع الأمر القيام بعمليتين خاصوا يخلص 150 درهم وفاش يسجل 150 وفاش يأخذ La main levée خاصو يخلص 150، وحنا شعارين بهاذ الحال. فستعمل الوزارة إن شاء الله في الأسابيع القليلة المقبلة بتشاور مع مؤسسة القرض الفلاحي المغربي من جهة والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية من جهة أخرى على إيجاد حل منصف للفلاحين حتى لا يتحملون المصاريف الناتجة عن تغيير اسم هذا المؤسسة العمومية. وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم تعقيب السيد المستشار:

السيد المستشار:

السيد الوزير الفلاح كان يسجل l'hypothèque مجازا القرض الفلاحي إلى عطاك 10قروض في سنة واحدة يسجلهوم 10 قروض اليوم أصبح كيخلص على إسم المؤسسة اللي أصبحت بنك وكيخلص عليها هو الأول بصراحة لأن جميع الفلاحة راه ما كاينش اللي ماعندوش فشي عقار 10رهون، 15 رهون في سنة واحدة. لهذا السيد الوزير الفلاح راه مضرور بزاف. باركا عليه بصراحة غيرها هاذ الشي ديال 20٪ ديال TVA الشمندر والنخالة... براكة عليه راه تخلقات ضجة 30 فرانك 35فرانك زايدة في كيلوا ديال الشمندر في النخالة المستوردة ما بقاش عندوا فين يزيد شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم باسمكم جميعا نشكر السيد كاتب الدولة المكلف بالتنمية القروية على مساهمته القيمة في هذه الجلسة. ألتقي الآن إلى سؤال موجه إلى السيد وزير الثقافة والسؤال حول استثناء المنتوجات الفنية الأمازيغية من دعم وزارة الثقافة للمستشارين المحترمين السادة : محمد فاضلي، حسن او تغليست، عبد الحميد بن علوش، بوسلهام بيتة، عبد الرحمان الشرقاوي، بلحاج الدرمومي، عبد المجيد العزوزي، الحسن قيشوحي، عمر أدخيل، عمر كردودي.

الكلمة للسيد رئيس الفريق السيد بلحاج الدرمومي.

المستشار السيد بلحاج الدرمومي:

كنطلبوا مَن الرئاسة تؤجل هاذ السؤال لأنه المعني بالأمر ليس موجودا

(وأجل السؤال رغم اقتراح رئيس الجلسة طرحه مادام الوزير المعني موجودا).

السيد رئيس الجلسة:

إذن نعتذر للسيد الوزير ونؤجل السؤال إلى جلسة لاحقة ونشكركم على حضوركم.

عندو 2أسئلة السؤال الموالي حول اعتمادات الصندوق الوطني للعمل الثقافي المستشارين المحترمين السادة: محمد بنا، إدريس الراضي، أحمد النماوي، نور الدين بركاع. الكلمة للسيد رئيس الفريق.

المستشار أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير إن المآثر التاريخية في التراث العمراني بصفة عامة

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

يعاني من جملة من التآكل والإهمال والنسيان وإن الرهان المطروح على بلادنا هو المحافظة عليه و إغناؤه باستمرار لتأهيل بلادنا لمواصلة دورها التاريخي والحضاري. وقد جاء في إحدى تدخلاتكم أن المساهمة في بناء هذا الصرح بالإضافة إلى وزارتكم موكول لكل الإرادات الخلاقة على مستوى الوطني والجهوي والمحلي وإن اعتمادات استثمار المعبئة في هذا المجال تصل إلى 240 مليون درهم برسم سنة 2006 وهو مبلغ لا بأس به قد يمكن نسبيا من إخراج هذا المجال من الوضعية المزرية التي يعاني منها لهذه الأسباب نسائلكم السيد الوزير ما هي المعايير المعتمدة في توزيع الاعتمادات؟ وما هو نصيب المجالس الجماعية التي تساهم بشكل فعال في الغاية بهذه المآثر؟ أم إن الوزارة تكتفي باستخلاص مداخيله في صندوق العمل الثقافي وصرفها في مجالات أخرى وعلى هيئات تعتبر مساهمته فيها أقل من دوره في المجالس الجماعية شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة للسيد الوزير للجواب

السيد وزير الثقافة محمد الأشعري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

مما لاشك أن السؤال يتمحور أساسا حول مكانة الصندوق الوطني للعمل الثقافي في تمويل المشاريع المتعلقة بالتراث لا بد إذن أن أوضح طبيعة هذا الصندوق.

الصندوق الذي أحدث ضمن القانوني المالي لسنة 1983 ينص بطريقة واضحة ودقيقة على أوجه الصرف لمداخيل هذا الصندوق وكذلك مداخيل وطبيعة المداخيل ومنبع المداخيل فلذلك في هذا القانون، الصندوق مسؤول عن صرف هذه المداخيل في مجالات تتعلق بترميم المتاحف الفنية والمآثر التاريخية وإقامة المتاحف اعتمادات تهيئة المتاحف ولكنه كذلك مخول للعمل في مجالات أخرى تتعلق بالعمل الثقافي كشراء مجموعات المتحفية في القيام بتظاهرات ثقافية وكأداء مستحقات العاملين في المجال الثقافي بالنسبة لبعض المساهمات الخاصة والمنشورات وغير ذلك من أوجه التدخل الثقافي المعروفة، وبالنسبة للمداخيل فقد حدد هذا القانون أن المداخيل تتأتى من مداخيل المتاحف والمواقع التاريخية في جزء منها ولكنها كذلك تتأتى من تبرعات ومساهمات المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة في دعم المشاريع الثقافية وفي مستخلصات ما تنتجه الوزارة من منشورات ومطبوعات ووثائق وأشرطة وغير ذلك فأوجه الصرف إذن محددة على هذا المنوال يجب أيضا أن أوضح أن الصندوق ليس صندوقا بين أيدي الوزارة تفعل به ما تشاء لأنه مراقب بنفس الطريقة التي تراقب بها مصاريف الميزانية العامة نفس المساطر نفس المراقبة القبلية ونفس الأشياء كلها المتعلقة بالصرف ولذلك الصندوق اليوم يقوم بعمل أساسي للتدخلات الثقافية هو وسيلة ليس فقط للمدخول ولكن وسيلة تدخل ما ننساوش أنه الصندوق الوطني للعمل الثقافي هو الذي اليوم يتلقى امتدادات الميزانية العامة الخاصة بإنتاج الدعم المسرحي ودعم الكتاب ودعم الجمعيات الثقافية وهو الذي كذلك يتلقى امتدادات صندوق الحسن الثاني للقيام بمشاريع كبرى. وفقط بالنسبة لسنة 2006غادي يأخذ من صندوق الحسن الثاني حوالي 130مليون درهم لصالح المشاريع الثقافية الكبرى المعروفة في مدينة الرباط.

حنا اليوم نستخلص ما بين 13 المليون و 17 المليون من مداخيل المتاحف والمواقع التاريخية كنصرفوا على وجه الاستثمار أزيد من 11 مليون درهم في السنة في المجالات المتعلقة بالتراث والترميم أساسا أو إعادة التهيئة وهو غني عن البيان بأن مصارف التسيير ديال المواقع التاريخية والمتاحف تتحملها الوزارة وهي أضعاف مضاعفة المبالغ المحصلة من خلال المتاحف والمواقع، لذلك تعبئة الموارد تتم من خلال الميزانية العامة ومافيهاش الصندوق الوطني للعمل الثقافي والتعاون الدولي وهذا اللي عطانا 140مليون درهم لي تحدث عليها في تقديم الميزانية 2006 وهي مبرمجة كلها في جهات المغرب بأكملها بكل المناطق الموجود فيها مآثر تاريخية أساسية. هناك تدخل صندوق الوطني للعمل الثقافي في إطار اللجنة يمكني لي نقدم ليكم التفاصيل كما قدمتها في لجنة المالية المتعلقة بهذه التدخلات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. تعقيب؟ تفضلوا.

المستشار أحمد بنا

السيد الرئيس السيد الوزير أولا نشكركم على جوابكم إلا أنه عندنا وجهة نظر أخرى كنعرفوا جميع أنه مداخيل المآثر التاريخية وكنعطي مثال كمراكش عندنا تقريبا ما يناهز سبع مآثر مؤدى عنها بمعدل عنها 10 دراهم أي ما يناهز 70 درهم للمآثر كلها.

فأولا عندي ملاحظة بخصوص هاذ الموضوع هو مبلغ ضئيل بالنسبة للسائح 10 دراهم هي أورو واحد، كنشوفو أنه في جميع دول العالم أنه المآثر التاريخية ما يمكنش ليك تدخل ليها بأوروا خاص تدفع 10-15 احنا اللي كنطلبو يتزاد في هذه المداخيل توصل مثلا 20 و 30 درهم ويمكن أننا نعفيو السائح المغربي لأنه القوة الشرائية ديالوا ضعيفة ما يمكنش نساويو عندنا كذلك طرح كنقولوا بأنه جات لمراكش هذا السنة من خلال الإحصائيات اللي عرفنا 2.300.000سائح فإلى خدينا المدخول ديالها وحدها في مدينة مراكش إلى خدينا غير النصف ب 70 درهم ما نقولش 2.3000.000 نقولوا 1.100.000 أو مليون يعني 7 ملايير سنتيم اللي غادي تدخل وثيق بيا السيد الوزير هي غادي تدخل للمآثر التاريخية إلى قلنا 10 دراهم ويمكن لينا نزيدو، المهم كاين واحد النوع من التلاعب والوزارة خصها تحمي هاد المآثر التاريخية وتحمي

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

مداخيل المآثر التاريخية إلى كانت الشفافية خصنا نشوفوا واحد الوسيلة باش يمكن نحميو هاذ المداخيل لأنه مداخيل واقع فيها واحد النوع من التلاعب لأنه المداخيل اللي شفنا في الميزانيات الفرعية هي أقل بكثير من العدد اللي كنطمحوا ليه زد على هذا أن الصيانة وكنعرفوكم غيورين على قطاع الصيانة. الصيانة منعدمة جدا بحيث أن المآثر التاريخية في مراكش كنلقاوا فيها أماكن عامرة بالتبول أحنا مدينة سياحية باش نوفروا 10.000.000 سائح نحسنوا من الخدمات ديالنا إذن لمادا لا تشركون الجماعات المحلية؟ مثلا إلى زدتوا واحد المبلغ في المداخيل وتعطيوا واحد القسط للجماعات المحلية وتحملوها المسئولية لصيانة المآثر التاريخية إذن حنا بغينا نوصلو رفع شيئا ما مداخيل هاذ المآثر التاريخية لأنه لا يعقل أننا نبقاوا منحصرين في هذا العمل هذا وواحد الناس كتستافد بطريقة غير شرعية وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الثقافة

شكرا فقط بغيت نوضح للسيد المستشار المحترم بأن فعلا ملاحظته فيما يخص المداخيل ملاحظة صحيحة قياسا بالإمكانات المحتملة في مدينة مراكش وفي غير مدينة مراكش ونحن مقبلون في شهر فبراير على إعادة النظر في الطريقة التي تستخلص بها مداخيل هذا المآثر وستركب لأول مرة أجهزة الكترونية تسمح بمراقبة أوسع وتسمح كذلك بتغيير طريقة التعامل مع مستخلصات هذه المآثر التاريخية والمتاحف أعود مرة أخرى لأقول بأن المجالات الخارجية المرتبطة بالمتاحف و المواقع هي من مسؤوليات الجماعات المحلية مثلها مثل جميع المواقع الخارجية الموجودة في المدن ولا يمكن أن ننكر المشاهد التي تحدث عنها السيد المستشار المحترم وهي موجودة بالفعل بالقرب من المآثر التاريخية لا يمكن أن يكون للصندوق ولا للوزارة أي دخل في معالجتها لأنها ليست من اختصاصاته. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير ونشكركم على مساهمتكم القيمة في هذا الجلسة ننتقل الآن إلى سؤال موجه إلى السيد وزير الضحة حول مآل عقود شراكة المستشفيات ببعض الجماعات المحلية والوزارة الوصية للمستشارين المحترمين السادة محمد أبو الفرج، رفيق بناصر، عبد الغني مكاوي، جمال بن ربيعة، كلمة للسيد المستشار المحترم السي أبو الفرج.

المستشار السيد محمد أبو الفرج

شكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء أخواني المستشارين.

السيد وزير الصحة غير كاف عليكم السيد الوزير الدور الذي تضطلع به المستشفيات في الحفاظ على صحة المواطنين إلا أن البعض منها يشكو نقصا حادا في مجال التجهيزات فضلا عن الخصاص المتجدد في قاعة الأطباء و المرضين والأعوان إضافة إلى تعطل عملية بناء مستشفيات جديدة رغم أن بعض المجالس عقدت مع وزارتكم شراكات في هذا الصدد وكمثال على ذلك المستشفى المتعدد الاختصاصات بخميس الزمامرة التي يربطكم بمجلسها الجهوي عقد شراكة منذ أكثر من 4سنوات ولم يخرج إلى حيز الوجود وكذلك المستشفى المتعدد الاختصاصات بأزمور لذا نسائلكم السيد الوزير متى سيتم الشروع في تنفيذ هذه الشركات مع إخبار المواطنين كما تعتزم الوزارة القيام به من أجل سد الخصاص في التجهيزات والمرضين والأطباء وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الصحة فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة محمد الشيخ بيد الله:

بسم الله الرحمان الرحيم السيد الرئيس، السادة الوزراء أود أن أشكر السيد المستشار على طرحه لهذا السؤال فيما يتعلق بالبرمجة على الصعيد الوطني هناك طبعا مخطط خماسي 1999–2004 الذي يؤطر هذه العملية بصفة عامة على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالخريطة الصحية طبعا تتعلق هذه البرمجة بعدد السكان وبعد المراكز الاستشفائية عن بعض المراكز السكانية وكذلك ببرمجة الوسائل المادية والبشرية لتشغيلها عندما يتم البناء.

فيما يتعلق بسؤال المستشار المحترم، وهو الزمامرة، فعلا كانت هناك شراكة بين الوزارة والبلدية، وقد أوفت البلدية فعلا بالتزاماتها فيما يتعلق ببناء مركز صحي بحي السلام، وفيما يتعلق بالتجهيز العقاري بناء مصحات في المدينة، غير أنه في ذلك الوقت لم تكن هذه المدينة داخلة في برمجة هذا النوع من المصحات إذ يجب أن تكون هذه المدينة تصل إلى 150 ألف ساكن كي تبنى مصحة من هذا النوع، كان مبرمج هناك مستشفى محلي. كيفما كان الحال، الآن الأمور تطورت فقد تمت الدراسة الأولية والمعمارية والتركيبة المالية وستبدأ إن شاء الله في إنشاء هذه المصحة وهي مصحة ذات سعة 45 سرير في أواخر هذه السنة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السي أبو الفرج، السبيطار غادي يكون في آخر السنة.

المستشار السيد محمد أبو الفرج:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

رغم أن الجواب غير مقنع، علاش ، لأن أولا، الواقع أننا كنعيشوا الناس على الأمل، مزيان نعيشوهم على الأمل، واكن الأمل مين كيدوم

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

مايبقاش أمل، كيفاش غنقول؟ الاستياء، بزاف الحوايج على أي حال بالنسبة لنا إذا قلنا قضية عدد السكان، فمدينة الزمامرة سكان نواحيها، وأنتم تعرفون هذا السيد الوزير حق المعرفة لأن أولا، حتى إلى قلنا الكتافة السكانية كنحسبوا دائرة الزمامرة، وجا في السؤال قضية أزمور كذلك، المساحة اللي كندويوا عليها ديال متعدد الاختصاصات حتى هي مازادتش، واحد العدد ديال الأقاليم فيما يخص هاد الشراكات، الصحة السيد الوزير، كتشوفوا آش واقع في العالم الآن. آش واقع فواحد العدد ديال الدول. الصحة شي كبيرة بالنسبة للإنسان أنه يبقى صحيح. إلى كنا كنقولوا التعليم، خاص التعليم ولكن كذلك الصحة لأنه إلى ماكانوش عندنا أطباء ومستشفيات وكذا لا قدر الله، والعقل السليم في الجسم السليم وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

فيما يتعلق بأمور، بدأت الأشغال في هذه المصحة، وليست هناك اتفاقية بين الوزارة البلدية، ولكنها توقفت لأسباب خارجة عن إرادتنا، إذن المقاولة توقف عن العمل، فيما يتعلق بالزمامرة أكرر أن العمل سيبدأ خلال هذه السنة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إن شاء الله، شكرا السيد الوزير، باسمكم جميعا نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه اللجنة، ننتقل الآن إلى قطاع تحديث القطاعات العامة، سؤال حول توحيد المساطر الإدارية وتخليق وعقلنة التسيير الإداري للمستشارين المحترمين السادة : عبد السلام بلقشور ولحسن بيجديكن المستشار المحترم السيد بلقشور.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارين،

سؤالي حول توحيد المساطر الإدارية وتخليق عقلنة التسيير الإداري، ففي مقدمة السؤال لا داعي لتشخيص واقع الإدارة، مادام جميع المواطنين يعيشون هذا الهم يوميا، فالإدارة بسلبياتها وإيجابياتها. بين قوسين، أتطرق لهذا السؤال مباشرة وأتقدم إليكم السيد الوزير أن تعطونا تقييم لحصيلة المبادرات والتدابير التي قامت بها مختلف القطاعات لتبسيط المساطر الإدارية التي لها علاقة بالمواطن والمستمر على حد سواء، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم، السيد الوزير إليكم الكلمة.

السيد وزير الملكف بتحديث القطاعات العامة محمد بوسعيد:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السادة المستشارين المحترمين، أتقدم بالشكر للسيدين، المستشارين المحترمين اللذين تقدموا بطرح هذا السؤال، وأود أن أشير في البداية أو ورش تبسيط المساطر متواصل ويحتاج إلى نفس طويل وإلى إرادة من كل الفعاليات الإدارية، لكن المهم الأساسي طبعا هناك تبسيط المساطر ولكن هناك أيضا عنصر مهم يتعلق بإخبار المواطنين عن هذه المساطر رغم تعقيداتها لأن بعض المرات، عدم الدارية بهذه المساطر تخلق نوع من الارتجاج ونوع من التخوف لدى المواطنين يعتقدون أنها معقدة وإن كانت معقدة في بعض الأحيان، فلهذا نعمل على واجهتين، الواجهة الأولى إخبار المواطنين بهذه المساطر وتنكب الوزارة حالي على تنفيذ برنامج إدارتك الذي يتكون من 3 عناصر، العنصر الأول يتعلق ببرامج تلفزيونية بشراكة مع (2M) والتي تقوم بتعريف المواطنين عبر هذا البرنامج بالمساطر الإدارية التي لها علاقة بالخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين والمقاولات من حيث الوثائق التي يجب إعدادها مدة وإنجازها ويندرج في إطار جهود الوزارة الرامية إلى التواصل الفعلي بين الإدارة ومحيطها، العنصر الثاني: هو موقع للخدمات العمومية على خط L'internet تحت عنوان: service publique.ma وهذه البوابة الإدارية الوطنية تم إعدادها من طرف الوزارة، تقديرا منها لأهمية الوسائل التكنولوجية في توسيع دائرة التواصل مع المتعاملين مع الإدارة. وتتضمن المساطر الإدارية الأكثر تداولا لاسيما تلك التي تستأثر باهتمام المواطنين والمقاولة على حد سواء، والعنصر الثالث هو مركز الاتصال الهاتفي تحت عنوان 0823737 والتي يمكن جميع المواطنين من الاتصال بالهاتف لمعرفة الوثائق التي يجب إعدادها للإدارة المعنية، الرسوم إذا كانت هناك رسوم للإنجاز قبل التنقل إلى هذه الإدارة، وبذلك تختصر الطريق على هذا المواطن، هذا من جهة من جهة أخرى تبسيط المساطر، هناك مبادرات من العديد من القطاعات وليس هناك وقت لأسردها كلها في القطاع الفلاحي، ربما سأنهي في قطاع تأهيل الاقتصاد حيث قامت وزارة التجارة والصناعة بوضع مصنف يتضمن جذاذات تحتوي على 500 نشاط تجاري وصناعي وخدماتي الخاضعة للترخيص. وكذا النصوص المنظمة لها والمساطر المتعلقة بدراسة طلبات الترخيص وتنكب حاليا على إعداد نماذج لدفاتر التحملات في التحملات التي لا تخضع لترخيص مسبق. كما: أن وزارة الفلاحة أعطت اختصاصات إلى مصالح ممركزة من أجل تقريب القرار من المواطنين على كل حال، أعتقد في النهاية، وهذا إيماني العميق أن تسريع وتبسيط المساطر يمر عبر تسريع الإدارة الإلكترونية لأنها هي الكفيلة بتوحيد المساطر الكفيلة بتبسيطها وكفيلة بتسهيل ولوج الخدمات لدى المواطنين والمقاولات، شكرا السيد الرئيس؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السيد المستشار المحترم، تعقيب على جواب الوزير.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

في تعقيب وجيز، أولا كنشكرو السيد الوزير على هاد التوضيحات اللي عطانا فيما يخص المبادرة التواصلية مع المواطنين والتعريف بالإجراءات الجديدة في إطار تبسيط المساطر الإدارية، والغاية الأساسية من طرح سؤالنا هو التحسيس بالمسؤولية كذلك في إطار الدفع بتنفيذ البرامج الحكومية في هذا المجال، وإضفاء الفعالية اللازمة عليه مع إعطاء الأولوية للمساطر التي تهم شرائح واسعة من المواطنين، أكد أن ورش إصلاح الإدارة العمومية ليس سهل وليس عادي وليس هين وهذا تراكم قديم وعقلية قديمة. ما نود الوصول إليه هو الخروج من إدارتنا التقليدية العتيقة إلى إدارة جديدة حديثة مواطنة خدومة تخدم الصالح العام وتكون قريبة جدا من المواطن، وخصوصا في المواطن في المناطق النائية الذي يعاني الأمرين في التنقل بين إدارة وإدارة حيث نجد بعض الأحيان بعض الوثائق تتطلب القدوم إلى مدينة الرباط من أقصى المغرب وشماله وجنوبه للحصول على وثيقة إدارية. إذن الشق الأول في الجواب السيد الوزير كان مقنعا، وكان مبشرا كذلك، الشق الثاني اللي هو القرب من المواطن هذا هو اللي كنطلبو منكم توضحوا لينا في هذا الباب شيئا جديدا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل

السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة

لا داعي للتذكير وقد سبق للحكومة أن أعلنت عن ذلك أن في إطار البطاقة الوطنية البيومترية الجديدة سوف يتم حذف الأربع وثائق الأكثر تداولا لدى المواطنين، اللي هي كتسبب لهم واحد النوع من الإزعاج والمشاكل لأن كل إدارة كتطلب نفس الوثائق وشهادة الحياة.عقد الازدياد، شهادة السكنى. شهادة الجنسية. بفضل هذه البطاقة الوطنية البيومترية الجديدة، سوف لن يتم ?وهذا بقوة القانون- الطلب بهذه الوثائق لأنها ستكون مضمنة في هذه البطاقة الوطنية الجديدة الإلكترونية، شكرا.

السيد المستشار مصطفى الشطاطبي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

الفصل 38مكرر من مشروع قانون رقم 05-50بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 24 فبراير 1958 بمثابة النظام الأساسي للوظيفة العمومية يفيد بإمكانية نقل الموظفين من إدارة عمومية إلى أخرى أو من جماعة محلية إلى أخرى أو من إدارة عمومية إلى جماعة محلية إلى إدارة عمومية.

وتفيد الفقرة الأولى من هذا الفصل أن نقل الموظفين يتم تلقائيا بمبادرة العمومية أو الجماعة المحلية عندما تقتضي حاجيات المصلحة، ذلك شريطة ألا يؤدي هذا التنقل إلى تغير محل إقامة الموظف السيد الرئيس، السيد الوزير. إن الفصل 38مكرر جاري به العمل حاليا يشترط استشارة اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المختصة في حالة نقل الموظفين بطلب من رئيس الإدارة العمومية أو الجماعة المحلية التي ينتمي إليها المعني. غير أنه تم التراجع في المشروع الجديد عن استشارة هذه اللجنة وان اكتفاء الإدارة بنقل الموظف داخل محل إقامته دون منحه حق إبداء رأيه أمام اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء يعتبر تراجعا عن المكتسبات. لذا، نسائلكم السيد الوزير هل هناك إمكانية للجميع بين المقتضى الحالي والمقتضى المقترح من مشروع القانون حماية للاستقرار العائلي والمهني للموظف واستبعادا لكل تأويل، فإننا نتساءل ما المقصود بمحل إقامة الموظف؟!! هل المقصود هذا المفهوم في حدود المدينة التي يزاول بها الموظف عمله، أو يمتد ليندرج في إطار المناطق (أ) أو (ب) أو (ج) المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.73.723 بتاريخ 6 ذي الحجة 1393 ? 31 دجنبر 1973 بشان أجور موظفي الدولة والجماعات المحلية والعسكريين المتقاضين أجرة شهرية وتحديد بعض التدابير المتعلقة بأجور المستخدمين في مختلف المقاولات ليتسع محل إقامة الموظف في مدن أخرى، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير الجواب.

الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة.

شكرا السيد الرئيس،

وأشكر السادة المستشارين المحترمين اللي وضعوا السؤال، بالنسبة للنقطة الأولى المتعلقة بالتراجع عن المكتسبات، بعدا هاد الفصل 38 مكرر واش اكتسب. ولا لم يكتسب بعد. لأنه لم يفعلْ أصلا. إعادة الحركية داخل الإدارة وداخل الموظفين لم ننجح فيها لحد الآن وعلى كل أعطيكم بعض الأمثلة قمنا بها في 2004 بالنسبة ل 150 محرر، كانت تطلبهم وزارة العدل. وبالنسبة ل: 50 سائق كانت تطلبهم وزارة الصحة بعد الجهد والتفحص. وكل المجهودات التي قمنا بها مكتسبا إذا لم يكن هناك تراجع. بالنسبة للمشروع الحالي الذي تتم مناقشة بمجلس النواب المعدل والمتمم للنظام الأساسي للوظيفة العمومية. آش تنقولوا؟ تنقولوا هاد إعادة الانتشار والحركية خاصها تكون مبنية على 3 عناصر. أولا: الطوعية أي موافقة الموظف. ثانيا: التحفيز إذا كان هناك تحفيز من أجل سد الخصاص في العديد من الجهات والأقاليم وفي العديد من القطاعات الاجتماعية. ثالثا: أن كون هناك عملية ضبط المعلومة باش نعرفوا فين الفائض وفين الحاجيات؟ فلهذا المشروع الآن في مجلس النواب. وغادي يجي لمجلس المستشارين. وستكون لنا فرصة للنقاش حوله. وهذا المشروع يقول: النقل يتم اعتبارا لحاجيات المصلحة. ثانيا: ألا يؤدي هذا النقل إلى تغيير محل إقامة الموظف وتساؤلكم حول معنى إقامة الموظف حفاظا على التوازن الاجتماعي والعائلي للموظف نتفقوا

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

عليه كاملين. فلهذا لا أعتبر. العكس المشروع الجديد يعتبر تقدما من أجل تدبير سلس ومرن لسياسة إعادة الانتشار والحركية. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. تفضل السيد دعيدعة.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

استمعنا بإمعان لجواب السيد الوزير، لا يعني أنه فصل لم يفعل ليس مكتسب، هذا قانون، ويجب احترام القوانين وكل الفصول وبالتالي استغرب جواب السيد الوزير لأنه إذا لم يفعل فلا يجب احترامه! كل القوانين تتبنى وتشرع من أجل احترامها. ثانيا: السيد الوزير لأنه الواقع شيء ويحدث شي أخر. للأسف هناك شطط تستعمله الإدارة في نقل الموظفين ومن ضمن المسائل اللي خصها تدار. خاص يكون واحد الأجل متعلق بالموظف لأنه في بعض الأحيان لأسباب إما واهية ولأسباب ترتبط أحيانا بالأخطاء المهنية وهذه يجب أن تعرض على المجالس التأديبية التي لها حق اتخاذ القرار وليس الإدارة وسط السنة يتم نقل عباد اله وبالتالي يمس هذا بالاستقرار الأسري. ومن هنا صحيح. المواضيع الثلاث التي أشرت لها. أي التوعية والتحفيز وطلب المعلومات لا يجب أن تكون فقط بخصوص نقل الموظفين والحركية، يجب تكون كذلك في ضبط معلومات التوظيف باش المناطق اللي فيها خصاص خاص نوظفوا فيها، ويكونوا الناس اللي غيلتحقوا بالوظيفة عارفين المناطق اللي غيمشيوا ليها. ثانيا: نخشى أن المسائل هي الآن لسد الفراغ اللي حدثاتو المغادرة الطوعية ومن هنا أقول من أجل الاستقرار ومن أجل إعادة الانتشار يجب أن يكون وفق ضوابط متفق عليها داخل اللجان المتساوية الأعضاء التي لها حق التداول في كل قضايا الموظفين، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السيد الوزير، تفضلوا.

الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة:

أنا ماقلتش القانون فوق الجميع ويحترم، كن من يضعه؟! نحن، أنتم السادة المستشارون وإذا لم يفعل يجب أن نعيد صياغته والنظر فيه. هذا ما أقول. ثانيا: فيما يتعلق بإعادة الانتشار والحركية. نحن واثقون أنه يجب الحفاظ على التوازن الاجتماعي والعائلي للموظفين. الموظف لا يعمل للإدارة، يعمل لدولته ولإدارته. ربما وقع خلط السيد المستشار فيما بيننا. أنا أتكلم عن إعادة الانتشار بين الوزارات وأنتم تتكلمون على الحركية داخل الوزارات. هذا شيء يتعلق بتدبير الموارد البشرية داخل الوزارة بين الوزارات هو اللي مهم. أما فيما يتعلق بخصاص المغادرة الطوعية إلى آخره. المغادرة الطوعية لم تخلف خصاص ولكن لأجل استنتاج أكبر ما يمكن من هذه العملية كان يجب العمل على إنجاح إعادة الانتشار والحركية. ليس فقط لسد الخصاص الحاصل. ولكن لتفادي أم نراكم فائضا يؤدي بنا إلى إعادة عملية المغادرة. شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، باسمكم جميعا شكرا السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة. وننتقل الآن إلى قطاع الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد. سؤال موضوع حول حماية المستهلك للمستشارين المحترمين السادة: سيداتي شكاف، الحو المربوح، ابراهيم السالمي، رضى بوطيب، يحيى يحيى ، محمد بلحسن، علي سالم شكاف، تفضل السيد المستشار المحترم لطرح السؤال.

السيد المستشار.....:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة ، السادة الوزراء،

إخواني المستشارين.

السيد الوزير، إن الظرفية الاقتصادية التي تجتازها بلادنا والليبرالية والعولمة، وانفتاح الأسواق الذي أصبح محتوما على كافة المعمور وكذلك في ظل ضعف الدخل الفردي وخاصة بالعالم القروي تزيد في حدة أزمة مستوى المعيشة لدى المواطنين. خاصة وأننا في أيام عيد الأضحى المبارك الذي يرتفع خلاله الاستهلاك بزيادة حاجيات المواطنين. مما يشكل ضغطا على قدرتهم الشرائية من هذا المنطلق أصبح من الضروري حماية المستهلك المغربي عن طريق المراقبة الصارمة لجودة المواد الاستهلاكية ووضع المنتوج السليم حيز التنفيذ من خلال إجبارية طرح مواد وخدمات لا تشكل أي ضرر على صحة وسلامة المستهلك خاصة في ظل بعض وقائع التسممات الغذائية التي كان بعض المواطنين عرضة لها والغش المسجل في عدد من المنتجات المستوردة منها والوطنية، إذ أن تطور ظروف العيش اليوم يفرض المزيد من التشديد على حفظ وصيانة صحة المستهلك الذي يكون غالبا عرضة للغش والاستهلاك وكذا تمكينه من جميع الوسائل والمعلومات الخاصة بالمواد الاستهلاكية والخدماتية على حد سواء. ومن ترسيخ ثقافة حماية المستهلك ينبغي تحسيس جميع شرائح المجتمع وجميع المعنيين بأهمية المحافظة على صحة وحماية مصلحة المستهلكين. وذلك من خلال الانخراط وتوسيع شبكات الإعلام والاتصال في هذا المجال. خاصة الصحافة المرئية والمسموعة، وكذلك نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتموها والتي تنوون اتخاذها والحكومة ككل لحماية المستهلك المغربي ومراقبة جودة المواد وأسعارها؟ وشكرا.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد صلاح الدين مزوار:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أولا أشكر السادة المستشارين على وضعكم هذا السؤال المتعلق بالإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة بشكل عام فيما يخص حماية المستهلك المغربي. وذلك فيما يخص مراقبة جودة المواد وأسعارها في هذا المجال أود أن أذكر السادة المستشارين المحترمين، أنه تم اتخاذ مجموعة من التدابير. وكما تعلمون في إطار سياسة تحرير الاقتصاد، من أهمها تحديد الإطار القانوني من خلال إدخال العديد من الإصلاحات التي تهم قانون الأعمال والقوانين المنظمة للسوق والمعاملات التجارية وقد جاء القانون رقم 06-99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ليضع أسس جديدة للسوق تعتمد على الشفافية في المعاملات التجارية والمنافسة الشريفة وكذا ضمان حماية أوسع للمستهلكين توفر لهم أوفر معادلة بين الثمن والجودة، كما أن مراقبة جودة المواد في السوق الداخلية تخضع للأجهزة المكلفة بزجر الغش التابعة لوزارة الفلاحة والتنمية القروية. هذا دون إغفال دور اللجان المحلية التي تضم العديد من الوزارات برئاسة السلطات المحلية التي تعمل على مراقبة السوق المحلي، إضافة إلى ذلك وبهدف حماية المستهلك وإعلامه. ألزم هذا القانون كل من يبيع منتوجات أو يقدم خدمات أن يقوم بإشهار الأثمنة المطبقة وإلا تعرض للعقوبات المنصوص عليها في القانون. والمتمثلة في غرامة من 1200 إلى 5000درهم انطلاقا من عملية المراقبة التي يقوم بها مراقبوا الأسعار. والأعوان المؤهلون لذلك والتابعون لوزارة الداخلية، وبهدف تفعيل عملية المراقبة وتقوية دور الهيئات المكلفة بذلك يتم حاليا وضع الإطار القانوني المناسب لخلق مؤسسة قانونية موحدة للمراقبة لضمان صحة وسلامة المستهلك، ولضمان حماية كافية كان لابد من اتخاذ إجراءات احترازية تم إحداث خلية وطنية وخلايا محلية لليقظة الصحية وذلك من أجل رصد وتتبع المخاطر المهددة لصحة وسلامة المستهلك وكذا اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن إلا أنه بهدف تقوية هذه الحماية وإعطائها بعدا شموليا، أعدت الوزارة مشروع قانون جديد والذي يهدف إلى إرساء قواعد ومساطر متينة وواضحة من شأنها أن توفر للمستهلك حماية كافية لحقوقه وتقوية الإعلام الموضوعي للمستهلك وتوفير المناخ المناسب لتحمل الحركة الاستهلاكية حيث تضمن هذا المشروع العديد من المستجدات منها إلزامية إعلام المستهلك من طرف المزاول قبل إبرام عقد بخصائص المواد والخدمات. دعم دور جمعيات حماية المستهلك في مجال التحسيس والتوعية. والدفاع عن حقوقه، وأحيطكم علما أن هذا المشروع تم وضعه في المسطرة الرسمية للمصادقة عليه بعد أن تمت مناقشة بصفة تشاورية مع عدة جهات. بالإضافة إلى الإطار القانوني أشدد على الدور الاستراتيجي والحيوي الذي ينبغي أن تلعبه جمعيات حماية المستهلك في مجال تحسيس وتوعية هذا الأخير باعتباره فاعلا أساسيا في السوق والمراقب الأول لجودة المواد الموضوعة. وفي هذا الصدد، تم إعداد برنامج شامل لفائدة هذه الجمعيات لدعم قدراتها التواصلية مع المستهلك وتقوية هياكلها وذلك في إطار مشروع التعاون المغربي الألماني وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السيد المستشار تعقيب على الجواب؟

السيد المستشار .....:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات، شكرا على كل ما تنوون القيام به عندي بعض النقط السيد الوزير، وهي أولا زيادة على مواد التهريب اللي الكل يعرف خطرها، بفعل الانفتاح اللي احنا دخلنا فيه دابا. هناك تعدد في المنتوج المعروض على المستهلك، وهذا إيجابي في حد ذاته ولكن كيف يمكن المراقبة السيد الوزير؟ فمثلا ما هي الضمانات ألا تدخل إلى المغرب مواد مصنفة في الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة. هنا الجودة 2ème و choix 3ème وربما بفعل وتواطؤ المستوردين المغاربة أنفسهم، يعني شراء بنصف الثمن في الخارج والبيع بثمن المنتوج الجديد في المغرب. بشعار (هذا ديال برا) كنظن السيد الوزير، كاين خطر من هذه الناحية. تعدد المنتوج، نقطة أخرى السيد الوزير هي الجمارك. الجمارك لحد الآن وظيفتها كانت أكثر إدارية. مراقبة جودة المواد المستوردة ومراقبة مطابقة المواد المستوردة مع الاتفاقيات ديال التبادل الحر اللي وقع عليها المغرب. السؤال هنا هل الجمارك تتوفر على الأطر التقنية الضرورية في هذا المجال؟ وهل بدأت فعلا في هذا النوع من المراقبة؟ ثم في نفس الإطار السيد الوزير، أين نحن من المواصفات المغربية؟ les normes marocainesفي نفس الوقت لحماية المستهلك وحماية حتى الصناعة الوطنية من المنافسة غير الشريفة.

نقطة أخرى، السيد الوزير هي العالم القروي، يجب مراقبة مباشرة وميدانية مستمرة، علاش؟ لأن المواد التي تصل إلى الأسواق والبادية بصفة خاصة ممكن أن تكون الشرائية ضعيفة جدا، والمستهلك يبقى دائما محكوما بمعيار الثمن.

نقطة أخرى ـ إلى سمحتي السيد الوزير- هضرنا على جودة المواد المستهلكة والخدمات "أيضا". هناك آلات تسخين للغاز مستوردة على ما من يبدو من آسيا. تسببت ربما في هلاك أشخاص في مراكش مؤخرا. أتت الصحافة مؤخرا بأخبار مفادها أن جميع الآلات م هذا النوع تم تجميعها، فكيف يمكن حماية المستهلك المغربي من مثل هذه الأخطار. نقطة أخيرة باش نختم السيد الوزير، من الناحية القانونية مشروع القانون اللي تكلمتم عليه يبشر بالخير. ولكن السيد الوزير نريد أن نشير أن ليس هناك لحد الآن نص قانوني موحد وواضح لحماية المستهلك. بل توجد ترسانة تضم حوالي 300 نص من ضمنها الاستهلاك، نصوص مشتتة والكثير منها أصبح متجاوز.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، التعقيب أطول من السؤال، تفضل السيد الوزير، وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد.

وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد.

شكرا السيد المستشار المحترم على التساؤلات اللي طبعا أشاطرها، والتخوفات كذلك أشاطرها، كما تعلمون هناك عمل كيفي يتم القيام به حاليا فيما يخص المواصفات ومراقبة الجودة عملا بأنه كل انفتاح. هناك أخطار ممكنة فيما يخص المواد التي يتم تسويقها سواء عبر الطرق الغير قانونية أو القانونية. ما نقوم به هو طبع مراقبة كل ما يدخل وأساسا من بعض المناطق التي لنا فيها طبعا بعض التخوفات، فيما يخص المواصفات اليوم وصلنا طبعا إلى ما يوازي 6000 مواصفة مغربية وهدفنا الوصول إلى 10.000مواصفة. هاد العمل يتطلب استمرارية وعمل مهيكل مع منتجي المواد لكي نضبط كل الجوانب التقنية أو الجودة المتعلقة بهذا الجانب. فيما يخص آلات تسخين الغاز، هناك مراقبة لكل ما يدخل إلى المغرب. نعرف أن آلات تسخين الغز، هناك الجانب المرتبط ب l'installation .طريقة تركيبها. وفي هذا المجال لاحظنا أنه هناك أخطاء عديدة ومتكررة تجلب خطر على المواطنين. ونعرف أنه بالنسبة للغاز. ماخاصوش يكون في محلات مغلوقة لأنه لوحظت عدة حالات، عندما يطفأ الغاز. الغاز يبقى خارج بحكم تضخم الهواء. ويكون له طبعا تأثير. إذن هناك جانب التوعية فيما يخص استعمال الغاز. وكذلك طرق تركيبه. لأن في غالب الأحيان هاد الشي غير مرتبطة بالجودة أو تقنية الآلة بقدر ما هو مرتبط بطريقة التركيب. ونعرف كيف طرق التركيب. مين كيبغي شي حد يركب فدارو. كيعيط لواحد ما نعرف واش اختصاصي أو ماشي اختصاصي. هذا قال لو صاحبي، نصيفطو ليك. كنعرفوا هاد المسائل كيف تتم في بلادنا. إذن خاص يكون عندنا كذلك دور تحسيس في هاد المجال. علما أنه هذا المجال. بالفعل خطر. إذن ما أود أن أذكر هو أنه هناك مراقبة تامة وsystématiqueكل ما هو مستورد ويشكل خطر على المستهلك المغربي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير باسمكم نشكر لكم مساهمتك في هذه الجلسة، والسؤال الموالي موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزيرالأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة حول انعكاسات الإلغاء المحتمل لصندوق المقاصة للمستشارين المحترمين السادة. رحو الهيلع، عبد الرحمن أوشن. رحال الزكراوي. العربي خربوش، عبد الرحيم الودغيري. الكلمة للسيد الرئيس رحو الهيلع، تفضلوا.

المستشار السيد رحو الهيلع:

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير في الفترة الأخيرة كثر الكلام على عزم الحكومة على إلغاء صندوق المقاصة وبالتالي يتم إلغاء ورفع الدعم عن المواد الأساسية. طبعا نحن نتفهم انشغالات الحكومة في هذا المجال. وانشغالاتنا حتى حنا كذلك. لأن هذا الدعم لا تستفيد منه الفئات المستهدفة. أي الفئات الفقيرة وحدها. كتستافد منه حتى الفئات الميسورة. الحكومة قامت بواحد الخطوات في هذا الاتجاه، خاصة لما قامت باسترجاع مبالغ دعم السكر. وما فيها باش إلى عطيتونا في هذا الباب واحد التقييم مختصر لخطوات الحكومة. واش عطات شي نتيجة أو لا. ولكن هذا ماكيمنعش السيد الوزير أنه نعبروا على تخوفاتنا بقوة حول هذا العزم. إذا كان الإلغاء لأن تحرير أسعار المواد الأساسية، السكر والدقيق والبترول ستكون لها انعكاسات خطيرة وحتى كذلك المواد ديال اسعال المواد الأخرى غادي تعرف ارتفاع. خاصة منها اللي عندها علاقة بالبترول. صحيح أن أسعار البترول في السوق الدولية ارتفعت ارتفاع صاروخي. ولكن باش نقولوا أن المواطن المغربي يتحمل هذه الأسعار وحده، غير ممكن السيد الوزير لأن القدرة الشرائية للفئة الواسعة من المواطنين هي قدرة شرائية ضعيفة وضعيفة جدا. لذا نطلب منكم السيد الوزير أولا توضحوا لنا بصراحة. الإلغاء كاين أو ماكاينش. وإلى كاين، آشنو هو تصور الحكومة بعد هذا الإلغاء. ونتمنى ما يكونش هناك إلغاء وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم، السيد الوزير لكم الكلمة.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة رشيد الطالبي:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السادة المستشارين.

لابد من توضيح أمر جد مهم. أنه الحديث عن إلغاء صندوق المقاصة من زمن. ولكن لم نحدد في أي وقت من الأوقات تاريخ إلغاء صندوق المقاصة. هل هو في 2005-2006 -2012. لم نحدد تاريخ هذا الإلغاء. لكن غادي يجي واحد الوقت لإلغاء صندوق المقاصة نظرا لعدة معطيات. غنبداوا بالجانب الشكلي اللي تكلم عليه السيد المستشار المحترم. خاصة المتعلق باسترجاع الدعم لمادة السكر بالنسبة للشركات المنتجة للشوكولاطة أو المشروبات. فهذا الدعم هذا كيسترجعوه الشركات. النقطة الثانية هو رفع الدعم بصفة نهائية عن المواد الزيتية اللي ربح فيها صندوق المقاصة حوالي 2 لمليار درهم واللي تم إعادة توزيعها في تمويل برامج اجتماعية بالخصوص. فإلغاء صندوق المقاصة في حد ذاته كآلة للتنفيذ لا يعني إلغاء الدعم ؟ صندوق المقاصة وقفنا على مجموعة من مواطن الضعف خاصة أنه اليوم أسلوب الدعم ؟ نتكلموا بصراحة- يتم عبر تقديم مجموعة من الوثائق اللي كيشهدوا فيه 12 أشخاص كيراقبوا نظريا الدعم عاد كيؤديوه، هل الدعم يصل إلى المواطن الذي من أجله خلق هذا الدعم، حنا الحكومة اليوم كنقولوا لا. فبالتالي السيد الوزير الأول قرر باش يعطي المراقبة على مجموعة من نقط بالمغرب لمكاتب دراسة خاصة لمتابعة ومواكبة صندوق المقاصة حتى يقوم بدوره كاملا ويصل الدعم إلى المواطن الذي من أجله خلق هذا الدعم. إذن

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

كخطوة أولى كإجراء غادي يدا هاد السنة 2006. على الأقل باش نوصلوا الدعم للمواطن على الأقل. بما أنه الميزانية رصدت 12 مليار درهم في ميزانية 2006على الأقل نكونوا واتقين ونحكم تدبير الدعم باش يوصل للمواطن. النقطة الثانية السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين. هو قانون المنافسة وحرية الأسعار الذي يفرض (الذي صادق عليه مجلس النواب- ومجلس المستشارين)يفرض على الحكومة أن تحرر كل الأسعار ابتداء من شهر 6 2006. من هنا 6 شهور، خاصنا نحرروا كل الأسعار. ما يبقاش عندنا شي سعر من الأسعار مقنن لأنه كليا يجب إلغاء الدعم. لكن الحكومة وعيا بالمشاكل والقدرة الشرائية للمواطن وفي إطار البرامج الاستثمارية اللي طلقتها الحكومة والتنمية لا البشرية ولا الاقتصادية ولا الاجتماعية باقي ماعطاتش النتائج ديالها. لأن كنتوقعوا نتائج البرنامج الحكومي غاتبدا الثمار ديالو إلى في سنة 2008-2009-2010.

البرامج عمدنا مسطرة. فميمكنش لينا نلغيوا الدعم الآن كاين لجان تشتغل من أجل أن تؤخر تحرير الأسعار بصفة نهائية إلى السنوات التي ستبدأ فيها الثمار. فيما يتعلق بالمحروقات، لاحظتم السادة المستشارين أنه تمت الزيادة في ثمن البنزين ولم نحرك ثمن غاز البوطاكاز الذي يهم كل شرائح المجتمع. لكن في المحروقات السيد الوزير الأول أعطى تعليمات ديالو. كاينة دراستين نقوم بها. الأولى تهم النقل والثانية تهم الفلاحة على أساس أنه يكون دعم فقط لهذين القطاعين نظرا للنتائج أو الآثار اللي يكن تكون سلبية على المستهلك وبالتالي غادي يكون الدعم موجه لقطاعين مع أنه متفقين أن الفئات الميسورة لا تستفيد من الدعم الموجه للفئات الفقيرة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السيد المستشار تعقيب؟

المستشار السيد رحو الهيلع:

شكرا السيد الرئيس، نشكر السيد الوزير على الصراحة باش جاوبنا، هو داني وجانبي في الواقع الاحتمال ديال الإلغاء كيبقى وارد ومشروط بالنتائج اللي غتكون إيجابية إن شاء الله ديال mdh لأنه نبقاوا في هذا الاتجاه. هاج القانون إلى صوتنا عليه. حنا مستعدين نصوتوا عليه من جديد باش نحيدوا المواد الأساسية ويبقى فيها الدعم. ماشي عيب بزاف وهي ديال الكازوال والفلاحة. أنا متفق معكم السيد الوزير في هذا الباب ولكن نعجلوا هاد الأمر، راه الفلاح كيعيش وسط الغابة بالفلاحة وفي البادية. وتقريبا مع الجفاف إلي كاين كلشي فقير هادوناش كيستحقوا الدعم من اليوم. راه الكازوال ولى على الفلاحة هو بنفسه جفاف الأمور حافة وكيزيد هو يجففها لأنه يوميا. الفلاح باش يعاون خاصو 600 درهم و 100في العالم القروي راه فلوس كبيرة، ماتبانش لينا حنا هنا صغيرة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير. باسمكم نشكر لكم مساهمتكم في هذه الجلسة. آخر سؤال في هذه الجلسة المخصصة للأسئلة الشفوية موجه إلى الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج حول معضلة تهريب الأطفال المغاربة إلى الديار الإيطالية للمستشارين المحترمين السادة الصوالحي بوزكري، محمد جوهري، ادريس مرون، لحسن عباد، لحسن أمزوغ، خالد برقية، بلخير الخلفاوي، الكلمة للسيد المستشار المحترم إدريس مرون.

المستشار السيد ادريس مرون:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،

زملائي،

فريقي، يريد أن يضع الأسئلة أو يطلب توضيحات حول ظاهرة تواجد الأطفال المغاربة في شوارع إيطاليا. المغرب من الدول اللي صادقت على الاتفاقيات الدولية. خصوصا المتعلقة منها بالطفل. أطفالنا يتشردون في شوارع إيطاليا، والبعض منه يجمعون في مناطق مثل نابولي. فكنطلبوا من السيد الوزيرة المكلفة تعطينا بعض الإيضاحات وكيف يمكن أن نتعامل مع القضية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية نزهة الشقروني:

شكرا السيد الرئيس، أشكر السادة المستشارين المحترمين من فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية.إشكالية الأطفال القاصرين خصوصا بإيطاليا هي إشكالية في الحقيقة معقدة، كنشكركم غاتعطيوني فرصة باش نعطي بعض الإيضاحات ونقول لكم ماتقوم به لحكومة؛ وإلى سمحتم بغيت نذكر أن هاد الظاهرة بدأت منذ الثمانينات. ولكن عرفت نمو وتصاعد ملحوظ ابتداء من سنة 97. كاين 3 أسباب لأن احنا عملينا دراسة لهذه المعضلة. تبين أن هناك 3 أسباب أساسية، هناك أسباب بنيوية كتجي على التفاوت الكبير الموجود على مستوى نمو الاجتماعي والاقتصادي بين الضفتين. كاين هناك كذلك أسباب اجتماعية تكمن في التفكك الأسري والتهميش والاقتصاد الذي تعرفه بعض المدن واللي غادي نرجع ليها. والهدر المدرسي وأطفال الشوارع. وكاين أسباب تحفيزية لأن هناك مجموعة شبكات تنشط كثيرا في هذا المجال ديال تهريب الأطفال نظرا للاستغلال اللي يمكن تعرفو هذه الشريحة في إيطاليا. إذن هاد الدراري اللي مشاوا لإيطاليا.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

أكثرهم غادروا في ظروف قبيحة. مشاوا بوساطة وسائل النقل بحال الشاحنات وكيعيشوا مشردين ويتم استغلالهم من طرف هذه الشبكات لا في إطار الدعارة ولا في إطار الجريمة المنظمة. وكذلك في مجال المخدرات. كاينة فئة قليلة وصلت عبر تونس وهو ما إما بشكل فردي أو مساعدة العصابات السرية. إما كيمشيوا وحدهم أو أحيانا بتواطؤ مع أسرهم.

هاد الأطفال اللي مشاوا كينتميوا خصوصا ل 3 مناطق مغربية خريبكة- بني ملال- الدارالبيضاء. وكنعرفو كذلك كاين فئات أخرى حسب الإحصائيات اللي عندنا. موجود 2032 طفل موزعين على 20 مركز. وأكثرهم في شمال إيطاليا. كنت في 2004 في زيارة لمركز في طورينو. مركز استقبال الأطفال المغاربة. وكذلك مؤسسة سجنية للأحداث. وشاهدت عن كتب أوضاعهم الاجتماعية. ويبقى طبعا هناك حالات يتم إنقاذها وتدمج داخل des ateliersمؤسسات التكوين المهني. إذن بالنسبة لينا، احنا نظرا بطبيعة الحال للانعكاسات السلبية على الأطفال وهادي مسألة بالنسبة لنا جوهرية على صورة المغرب بصدد مع الحكومة الإيطالية بصدد تتبع الإجراءات لإعداد مذكرة تفاهم حول ترحيل الأطفال القاصرين على غرار ما تم مع الجارة اسبانيا. بغيت نقول على أنه تقدم مشروع مذكرة تفاهم. تقدم المشروع الأول للمذكرة نهار 19 أبريل 2001. والرد المغربي تقدم في 19 أكتوبر 2003 واحنا كنساينوا الآن. وحنا راسلنا أكثر من 3 مرات السلطات الإيطالية واتصلت شخصيا بالسيد السفير باش نطلبو أنهم يجاوبوني على هاد المذكرة لأنه الآن كنطالبوه باش هاد المذكرة نناقشوها باش نوجدوا الصيغة الملائمة. لأننا نحرص أن هؤلاء الأطفال في إطار بطبيعة الحال احترام الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. بغيت نقول بسرعة الخطوط العريضة لهذه المذكرة ديال التفاهم. هي مبنية أولا على 3 نقط أساسية تشخيص القاصر. نتأكد من هويته إلى آخره. نتأكد على مستوى حماية القاصر أنه هناك مجموعة معطيات تضمن حماية القاصر وخصوصا ناخذوا مجموعة إجراءات استقباله، وهذه نقطة أساسية أن هذه النقطة مشينا فيها. فتحنا فينا نقاش مع الجانب الإيطالي. لأن بالموازاة مع تحضير ظروف وشروط استقبال الطفل. أشنو على مستوى الدعم اللي تقدمه إيطاليا لبناء مراكز، ماشي guiton للإيواء ولكن مراكز للتربية والتكوين مع فتح المجال أمام هؤلاء الأطفال في إطار العودة في ظروف قانونية وشكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد ادريس مرون:

أريد أن أشكر السيدة الوزيرة على هذه المعلومات المضبوطة واللي كتجعل حتى اللي كان في الشك. هاد السؤال ربما. هاد الشي غنقول ماكاينش. فأنتم أكدتم الظاهرة، واحنا سعداء أنكم متابعينهوش عن قرب وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، باسمكم جميعا أشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة. حضرات السادة المستشارين. بهذا نكون أتينا على جدول أعمال الأسئلة الشفوية المسجلة في هذه الجلسة وبذلك أعلن عن رفع الجلسة المخصصة للأسئلة الشفوية.